محاضرة رقم (1)

المدخل العلمى للتخطيط الاقليمى

د / عبد الباقي إبراهيم

كبير خبراء الأمم المتحدة للتخطيط العمراني سابقا

يعتبر التخطيط الاقليمى هو المستوى الواصل بين التخطيط القومى ومستوى التخطيط المحلى ، ففيه تتكامل المشروعات التنموية وتتحدد على المستوى الاقليمى تؤطئة لانتقالها الى حيز التنفيذ وهى المشروعات التى تربط بين التجمعات السكنية المختلفة من مدن وقرى وتخدم المجموعات المتقاربة منها فى أقاليم فرعية . ويعتبر التخطيط الاقليمى أيضا هو المستوى الذى تتم فى اطاره المشروعات القومية مثل الطرق والمطارات والموانى والجامعات والمعاهد العليا والمراكز الطبية والبحثية وكذا الأسواق المركزية وأيضا شبكات الرى والصرف السطحى والصحى ويدخل فى ذلك أيضا مشروعات استصلاح الأراضى وشبكات ممرات المياه ومصادرها الجوفيه وكذا السدود المائية والمشروعات السياحية وتحديد المحميات البيئية.

ويساعد التخطيط الاقليمى على ايجاد التوزان السكانى والاستثمارى على أرض الدولة بما يضمن استغلال كل الموارد المتاحة على الارض وذلك بعيدا عن التكدس السكانى فى بعض المناطق أكثر من بعضها الآخر . وفى اطار التخطيط الاقليمى تأخذ برامج التنمية الاقتصادية بعدها المكانى أو قوامها العمرانى. الامر الذى يساعد على تكامل الخطط الاقتصادية الاجتماعية بالخطط العمرانية تحت جهاز واحد يتولى هذه الاعباء.

ويبدأ تطبيق أساليب التخطيط الاقليمى أولا بتحديد الأقاليم التخطيطة التى سوف يتم فى إطارها هذه الممارسة التنموية. ويختلف المنظور للإقليم التخطيطى بأنه إقليم تخطيطى إقتصادى أو إقليم له خصائصه الجغرافية والسكانية المتميزة أو أنه إقليم إدارى فى المقام الأول .. وتختلف هذه النظرية من دولة الى أخرى تبعاً لخصائصها العمرانية والجغرافية والسكانيـة والأقتصادية ومدى التوزان السكانى والعمرانى على مجموع أراضى الدولة .و بتطبيق البدائل المختلفة لتحديد الإقليم التخطيطى يمكن الوصول الى صيغه تتوفر فيها كل المقومات الجغرافية والسكانية والإقتصادية والإدارية.. أو ربما يعاد النظر فى هذة التقسيمات بحيث تتطابق الأقاليم التخطيطية بالأقاليم الإدارية فى وحدة إقليمية متكاملة.

ويكمن الهدف من أسلوب التخطيط الإقليمى فى توزيع إستثمارات الخطط الخمسية على النطاق المكانى وذلك لخفض العبء عن الأجهزة المركزية ونقل إختصاصاتها التنفيذية إلى المستوى الإقليمى خاصة فيما يرتبط بمشروعات البنية الأساسية الإقليمية من طرق ومطارات ومجارى مائية وشبكات مياة وكهرباء وبمشروعات الخدمات الإقليمية مثل الجامعات والمستشفيات الكبيرة ومعاهد البحوث ومحطات المياه والصرف الصحى والكهرباء وغيرها من المرافق والخدمات الإقليمية.

وبذلك تنتقل مسئولية التنفيذ والمتابعة والتقييم بالنسبة للمشروعات الإقليمية من الإدارة المركزية الى الإدارة الإقليمية ولذلك كان من المهم تطابق حدود التقسيمات التخطيطة بالتقسيمات الإدارية وتبقى المشروعات القومية من مسئولية الإدارة المركزية مثل الطرق الاقليمية والمطارات الدولية والموانى البحرية والجامعات المركزية وتنتقل الأجهزة المركزية من دور التخطيط والتنفيذ والتوجيه والمتابعة والتقويم إلى وضع السياسات ومتابعة إنجازات التنمية الإقليمية وإصدار التوجيهات وذلك بخلاف متطلبات الأمن الداخلى والخارجى.

ويتميز التخطيط الاقليمى فى الدول ذات الإقتصاد الموجه حيث تتحدد جميع العلاقات التنموية بين المركزية والإقليمية والمحلية دون تدخل ويقل هذا التأثير فى الدول ذات الإقتصاد الحر خاصة بالنسبة للإستثمارات المحلية حيث يصبح للمستثمرين رؤيتهم الإقتصادية وقراراتهم الخاصة وإن كانت المشروعات ذات المستوى القومى أوالإقليمي تتبع القرار المركزى والإقليمي على التوالى . من هنا كان من المهم تحديد آليات التنمية على المستويات القومية والإقليمية والمحلية والعلاقات التبادلية بينهم ومصادر البيانات الموحدة التى تغذى هذه المستويات بصفه مستمرة وتحديدها على مراحل زمنية وهو ما يدخل فى إطار الهيكل التنظيمى للأجهزة التخطيطية للدولة على المستويات الثلاثة القومية والإقليمية والمحلية .. فقد أصبح تنظيم وإدارة عمليات التنمية فى نفس أهميه إعداد خطط التنمية بل وإن خطط التنمية تبنى فى ضوء تنظيم وإدارة عمليات التنمية كنتيجة للتجارب السابقة وآراء الخبراء الدوليين فى ضرورة تكامل الخطط الإقتصادية الإجتماعية بالخطط العمرانية . وإذا كان التخطيط الإقليمى هو المستوى الأوسط فإن تبعيته إما أن تكون للمستوى القومى أو الوطنى أوللمستوى العمرانى المحلى .. وقد أثبتت التجارب أن الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية لابد وأن تتكامل على كل المستويات مع تحديد العلاقة التبادلية التى تتضمن هذا التكامل فى كل مستوى . وتقتصر الاجهزة القطاعية على الأعمال التنفيذية كل فى إختصاصه مع المتابعة والتقويم وتغذية الأجهزة التخطيطة فى المستويات المختلفة بنتائج التقويم مع المؤشرات التى تخدم العملية التخطيطة وتوجيهها الوجهة الأصح مع إستمرارية العمل التنموى . وتخضع دراسات التخطيط الإقليمي بمفهومها التقليدى إلى جمع البيانات بكل أنواعها العمرانية والإقتصادية والإجتماعية ثم تحليلها وإستنباط التوجيهات التنموية ثم تحديد المشروعات الإستثمارية كل على حدة موضحاً عنه حجم المشروع وعناصره وتكاليفه ومدة تنفيذه وطاقتة الإنتاجية أو الإستيعابية وأسلوب إدارته وتشغيله وصيانته ، على أن تؤخذ الجوانب الفنية والهندسية بما يتناسب مع كل موقع على حدة وفى إطار المحددات الطبوغرافية والمناخية والعمرانية .

ان إعداد التخطيط الإقليمى يتم بنفس الصورة التى تعد بها الخطط القومية بوصفه مكوناً أسياساً فى إعدادها.. ويتضمن التخطيط حصر لجيمع الموارد البشرية والطبيعية لكل إقليم ثم تحليلها وإستخلاص نتائج استثمارها إقتصاديا وإجتماعيا وبيئياً وتقديم البدائل المختلفة لذلك بحيث يكون أمام المخطط القومى عدد من البدائل يمكنهم من الأخذ ببعضها بما يتناسب مع التوجهات التنموية على المستوى القطرى أو الدولة وفى ضوء السياسة الإقتصادية والإجتماعية التى

تنتهجها. ويتولى إعداد هذه الدراسات مجموعات متكاملة من التخصصات فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية. ويعنى هنا تخصيص التنمية النوعية فى المجال المعين وليس التخصص فى المجال نفسه. فالهدف هنا ليس تقدير دراسات إقتصادية أو إجتماعية أو عمرانية بقدر ما هو تقييم للأوضاع القائمة أو وضع المؤشرات الضرورية للتنمية المتكاملة بحيث يمكن توجيه هذه المؤشرات كركائز للتنمية المتكاملة المتوازنة والمتواصلة ..

ويأتى بعد ذلك دور المستوى التخطيطى المحلى فى التنمية العمرانية الإقتصادية الإجتماعية للتجمعات السكنية التى يضمها الإقليم التخطيطى فتتولاه الإدارة المحلية وذلك بالإضافة إلى المشروعات الإقلمية التى تتولاها الإدارة الإقليمية والمشروعات القومية التى تتولاها الإدارة المركزية .